

Distr.: General  
12 May 2011  
Arabic  
Original: French



## رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أشير إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقرار مجلس الأمن ١٩٦٨ (٢٠١١)، الذي مدد لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر إذن المجلس بالنقل المؤقت لثلاث سرايا مشاة ووحدة جوية مؤلفة من طائرتين عموديتين عسكريتين للخدمات وثلاث طائرات عمودية مسلحة بطواقمها من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وفقا لاتفاقات التعاون فيما بين البعثات المنصوص عليها في الفقرات ٤ إلى ٦ من القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥) والفقرة ٦ من القرار ١٩٣٨ (٢٠١٠) لمجلس الأمن.

وكما تعلمون، فإن الحالة الأمنية في كوت ديفوار تظل متقلبة للغاية في أعقاب الأزمة التي تلت الانتخابات. ولا يزال خطر استئناف النزاع قائما، لا سيما في غرب البلد حيث إن الوضع هش بشكل خاص. فقد تفككت المؤسسات الوطنية المعنية بالأمن وسيادة القانون. وتستغرق الجهود المبذولة لإعادة بناء الشرطة والدرك وقتا طويلا. وتظل القوات الجمهورية لكوت ديفوار، التي تولت مسؤولية استعادة الأمن، عبارة عن خليط غير متجانس. وقد تضاعف عدد الجماعات المسلحة نتيجة لتوزيع الأسلحة على الوطنيين الشباب وعلى مجموعات الطلاب الموالين للرئيس السابق غباغبو. ولا يزال عدد كبير من الأسلحة متداول في أوساط المجتمعات المحلية، ومنها ما هو متداول في أيدي المدنيين. ويشكل أيضا أعضاء الحرس الجمهوري البالغ عددهم ٢ ٥٠٠ والذين تلاشوا وسط السكان المدنيين تهديدا كبيرا. وبحوزة البعض منهم أسلحة، بما فيها الأسلحة الثقيلة التي يسهل تثبيتها على المركبات.

وقد حددت الحكومة كأولوية آنية استقرار الوضع الأمني، لا سيما في أبيدجان وفي غرب البلد، وطلبت المساعدة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لهذا الغرض. وعلى الرغم من أن الميليشيات والمرتزقة الموالين لغباغبو طُردوا من قاعدتهم الرئيسية في أبيدجان،



يظل بعضهم متواجدين في المنطقة. ولجأ آخرون منهم إلى غرب البلد، حيث المخاطر الأمنية مرتفعة بالفعل بسبب المشاكل العرقية والمتعلقة بالأراضي التي تفاقمت بفعل المعارك التي أعقبت الانتخابات.

وفي ضوء ما سبق، من شأن تمديد اتفاقات التعاون بين البعثة والعملية أن يضيفي على العملية القدرة اللازمة على الحركة والردع لتقديم المساعدة للسلطات الوطنية بغية التصدي للتحديات الأمنية الآتية في الميدان، ومن شأنه أن يتيح لها إمكانية المساهمة في توطيد أمن البلد، بما في ذلك أيدجان وغرب البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، أقترح أن يأذن مجلس الأمن بتمديد اتفاقيات التعاون فيما بين البعثات لفترة إضافية، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، رهنا بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبالتقييم المستمر للوضع الأمني في كل من كوت ديفوار وليبيريا خلال هذه الفترة.

وستسعى الأمانة العامة لضمان عدم مساس التمديد المقترح لاتفاقات التعاون فيما بين البعثات بقدرة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على تنفيذ ولايتها، ولا سيما في ضوء الدعم الذي تقدمه البعثة للعملية الانتخابية في ليبيريا. وستبقي الأمانة العامة لمجلس الأمن على علم بالتطورات في هذا الصدد.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون